

حقوق المرأة تحولت إلى قضية منسية خلال مرحلة إعادة الإعمار بعد حرب التحرير وقضيتها بلغت الحضيض في انتخابات 96



مرحلة إعادة إعمار الكويت بعد الاحتلال الصدامي الغاشم كانت أولوية أساسية لمختلف التيارات

الحداثة. وأدى الحرج الدولي بسبب هذا الانكشاف الدولي إلى إرغام الحكومة على استمرار مساندتها لمنح حق التمثيل الديموقراطي الكامل للمرأة، وواصلت الدفع باتجاه الإصلاح مستخدمة كل الوسائل السياسية المتوافرة لها، ولكن كان عليها أيضاً أن تقنع الشعب الكويتي وأن تضمن قبوله بالفكرة، لأن إدخال المرأة إلى الحكم من دون كسب تأييد الناخبين ستكون له عواقب وخيمة، وإذا لم يقترح الناخبون لإدخال المرأة في مجلس الأمة فمن الممكن عندئذ تفسير مساندة الأمير لذلك على أنها غير ديموقراطية، مثلما ادعى خصوم الإصلاح، وكان ذلك سبباً حقيقياً لضرورة لا يمكن إصلاحه بحركة حقوق المرأة، ونتيجة لذلك بدأت الأسرة الحاكمة في أوائل 2005 بإبداء اهتمام نشط باستخدام الإعلام للدعاية لإجندتها الخاصة وتقليص احتمال تحول الإصلاح إلى سلاح يمكن استخدامه ضدها.

حرية الصحافة

وبالنظر إلى التقليد الكويتي بمنح الصحافة حرية نسبية، فإنه تبني أسلوب رفع اليد عن الإعلام، وفي هذه الحالة وفي إشارة إلى رغبة الأمير بتصحيح هذه المسألة مرة واحدة وإلى الأبد شن هو وحكومته حملة قوية لدعم منح المرأة حق الانتخاب، وكانت تلك الخطوة غير العادية وغير المسبوقة التي حد كبير تحولاً سيحدث تغييراً في المشهد السياسي، ويساعد في الوفاء بما وعد به منذ زمن طويل، كما أطلق ذلك معركة إعلامية طويلة ومريرة مع محاولة طرفي الحوار كسب الرأي العام، ولمرة الأولى بدأ أنصار الإصلاح يشككون في التفسيرات القديمة للقرآن، ومع خطر الخوارج في انتقاد القرآن كانت الصحافة تتجنب دائماً مثل هذه الملاحظات، ولكن الدعم الضمني للأسرة الحاكمة كان يعني أنه لن تكون هناك عواقب، وبدأ صحفيون وناشطون ومحامون بالتشكيك في الشريعة التي قام عليها المؤمنون، رجالاً ونساءً، هم أوصياء على بعضهم بعضاً، يأمرون بالعرف ويهونون عن المنكر ويثبت النص القرآني أن رأي المرأة لا ينقص في أهميته عن رأي الرجل وأن المرأة هي شريك الرجل في تقرير ما هو مقبول.

الإعلام الدولي بالتساؤل مرة أخرى عن سبب عدم حصول المرأة الكويتية على حق التصويت بعد مرور نحو عقد من الزمن على النزاع ومن المؤكد أن ذلك سبب بعض الإحراج للأسرة الحاكمة وللدولة ككل، وبالرغم من التصوير السلبي للحركة النسوية في الصحافة الكويتية رأت الصحافة الدولية من خلال المقابلات والمدونات أن الحركات النسوية حسنة التنظيم وموحدة، وأدت الحركات السياسية المفاجئة مثل التوجه إلى المكاتب لتسجيل اسمائهن كخاتبات إلى إبقاء الأضواء مسلطة على الحركة وأثارت قدراً كبيراً من التعاطف معها، ومع ان تقارير الإعلام الدولي كانت قليلة على الكويت إلا أنه تسارع إلى الإشارة إلى مغزى ذلك، فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة من قبل «وانتا وغولان ولي،» أنه كان هناك 30 تقريراً أخبارياً أميركياً فقط عن الكويت خلال 2004 مقابل 296 للمملكة المتحدة، ولكن الكويت اعتبرت بالغة الأهمية لمصالح الولايات المتحدة من قبل 68٪ من الأميركيين، وهي نسبة أعلى بقليل منها في المملكة المتحدة، وكان غزو العراق عام 2003 قد أبرز بشكل حتمي صورة الكويت، الأمر الذي سبب الكثير من الحرج، وكما أشار بروار وويلت فان للأعلام دوراً في تشكيل انطباع دول أخرى، والأخفاق في منح المرأة حقوقها بدأ بالتأثير على مكاتبة الكويت في العالم، وبالنسبة لبلد كان بحاجة إلى الاستثمارات الخارجية شكلت الدعاية السلبية مشكلة كبرى، ومع وسائل اعلامية مؤثرة مثل ال «بي بي سي» و«نيويورك تايمز» تتخذ بعناوينها الكويت بسبب سجلها في حقوق المرأة وأدى ذلك إلى زيادة الضغط على الحكومة، وفي صحيفة «نيويورك تايمز» في أبريل 2003 عاد الصحافي نيكولاس دكريستوف بالذكرة إلى نزاع 1990 فكتب يقول: «بعد اثني عشر عاماً من تضييع الأميركيين بارواهم تحرير الكويت لا تزال المرأة محرومة من حق الانتخاب»، وساق الكويت كمتثال على قوات الائتلاف المشاركة في غزو العراق عام 2003، مضيفاً: «لذلك دعونا نتذكر فرص الكويت الضائعة ونحن نعمل على العراق»، وكتب جيري نورثام من ال «بي بي سي» في مقالة بعنوان «اقتصاد الكويت المدلل»: «الغرب هو أن النساء اللواتي يشكلن ثلث القوة العاملة ومن يبنهن كخيرات في مراكز عالية داخل الكويت وبشكل اهم خارجها، وسواء بمحض المصادفة أو عمداً بدأ الإعلام الدولي بالتركيز مرة أخرى على هذا الجزء من العالم مع شروع صدام حسين العدواني مرة أخرى في تحدي الغرب خلال حرب الكلمات التي سبقت الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وبدأ

الجاذبية الشعبية لوسائل الإعلام، كما أظهرت قدراً من السذاجة استغلها الخصوم فبعد بزوغ العصر الإلكتروني بدأت الجماعات النسائية المختلفة بإطلاق العنان لقوة الرأي العام ولإلجامع الدولي.

العصر الإلكتروني

بالرغم من تفتت حركة حقوق المرأة في الكويت والتغطية القليلة لقضايا المرأة في وسائل الإعلام الرئيسية لم يعن ذلك نهاية الصراع الإيديولوجي في الكويت وأخذ بالانتقال إلى مجال آخر، فضوات الحركة النسوية في الكويت بتعليمهن الجيد واعتيادهن على استخدام التكنولوجيا أدركن قوة الإنترنت والاتصالات الإلكترونية على نشر الآراء في أرجاء العالم، أما الإعلام الدولي الذي كان صامتاً عن الوضع السياسي في الكويت منذ بداية عقد التسعينيات فقد بدأ بالتركيز على هذا الركن من الخلية في أعقاب اخفاق المرسوم الأميركي عام 1999، وبدأت الكويت في التسعينيات بإعادة بناء بنيتها التحتية المدمرة وإدخال التكنولوجيا الجديدة، وشهدت البلاد أيضاً ارتفاعاً كبيراً في استخدام الهواتف النقالة والرسائل النصية والكمبيوتر الشخصي، وكلها جسدت في الدعوة إلى حقوق التصويت، واستخدمت النساء الكويتيات المدونات لتبادل الآراء فيما بينهن ومع العالم الأوسع، وفي مثال مشهور استخدمت داعيات حقوق التصويت عام 2005 الرسائل النصية لتنظيم مظاهرات واستدعاء الشابات من المدارس، وأتاح ذلك مستوى من التنظيم لم يكن مستوي مظاهرات المعتادة بتقسيم النجاح الذي كانت تحققه سابقاً، مثلما كان الإعلام الكويتي سريعاً في انتقاد الجماعات النسائية بعد اخفاق مرسوم 1999 الأميركي كذلك سارعت النساء إلى الاستخدام الكامل للكمبيوتر والهاتف النقال لرفع التأييد لهن إلى مستويات لم يشهدها منذ نزاع 1990 - 1991.

وشهدت بداية القرن الحادي والعشرين تماسكاً جديداً في حركة حقوق المرأة مع استخدام الناشطات لكل الوسائل المتاحة وإجراء مقابلات تلفزيونية وتنظيم الاحتجاجات والمسيرات وإشراك الإعلام داخل الكويت وبشكل اهم خارجها، وسواء بمحض المصادفة أو عمداً بدأ الإعلام الدولي بالتركيز مرة أخرى على هذا الجزء من العالم مع شروع صدام حسين العدواني مرة أخرى في تحدي الغرب خلال حرب الكلمات التي سبقت الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وبدأ

الانتخاب. كانت إيمان البداح تنقل الأسلحة إلى المقاومة ولكنها وجدت أن تحريرها كأمراة لم يتحقق. هذه التقارير في الصحف الكبرى زادت من الضغوط على الأسرة الحاكمة وسببت قدراً كبيراً من الإحراج لبلد كان يسعى بنشاط للحصول على استثمارات دولية لبرامج إعادة الإعمار الطموحة، وبشكل غير مباشر استغل الإعلام الغربي التقارير الخارجة من الكويت ذاتها وغالباً من نساء من داخل الإعلام الكويتي ممن كن يتمتعن بحرية نسبية في انتقاد الحكومة. إضافة إلى ذلك أدى بروز عدد من النساء الكويتيات في مواقع القاصد من الكويت أحداث دعابة للقضية خصوصاً انهن كن في المجمل من دعاة الإصلاح.

ولكن مع هدوء ما بعد النزاع ومع بدء العقوبات على العراق في أخفات صوت صدام حسين تحولت انظار الإعلام الدولي إلى مكان آخر وبقي النضال من أجل تحرر المرأة بعيداً عن الاهتمام مع انصراف اهتمام العالم إلى مواضيع أخرى، وخلال النصف الأول من العقد ومع استمرار الواقع القائم كانت المرأة الكويتية محرومة من الدعم الذي كسبه وبلغت قضيتها الحضيض في انتخابات 1996، أما الإعلام الكويتي المرتبط تقليدياً بقضية تحرر المرأة والأشكال فقد اضاع تماسكه بشكل عكس التباعد المتزايد للآراء داخل الكويت ونمو الجماعات النسائية المحافظة، ولما كانت الناشطات النسويات بخيرتهن القليلة عاجزات عن استخدام الإعلام لمحاربة النار بالنار فقد تلاشى الزخم الذي اكتسبته بعد النزاع، وتنادرا ما يأتي الإعلام الوطني والدولي على ذكر النضال من أجل التمثيل حتى عام 1999 والمرسوم الأميري، وبينما اعتقدت كثير من النساء الكويتيات أن إشراك الإعلام الدولي يتسم بأهمية قصوى فإن كثيرات غيرهن كن يخالفهن هذا الرأي، وأدى هذا الأسلوب المشتمت إلى تهميش القضية دولياً خصوصاً أن الجماعات النسوية الدولية كانت عازفة عن التدخل علناً في ثقافة أخرى، خصوصاً أنها ثقافة منحت قدراً من المساواة للنساء في مجالات اجتماعية أخرى، وتقول زينب الحربي رئيسة الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية: «لستنا بحاجة إلى مساعدة الآخرين، ولا مشكلة لدينا في القيام بحملات وضغط من أجل حقوقنا، إذ كلما جرى لقاء بين مسؤول كبير هنا ومسؤول كبير من بلد آخر.. أجل، بريطانيا والولايات المتحدة أيضاً، إذا ما تابعنا طرح القضية فإن ذلك سيكون مفيداً».

هذه المقابلة شبه المتناقضة بمناشدة السياسيين تجاهلت

اتجهت أنظار العالم

إلى الكويت بعد التحرير وراقبت سير العملية الديموقراطية وخاصة حقوق المرأة

أدركت الحركة

النسائية أهمية

استخدام التكنولوجيا

وقوة الإنترنت في

نشر الآراء حول

العالم

استخدمت النساء

المطالبات بالإصلاح

في 2005 الرسائل

النصية لتنظيم

المظاهرات واستدعاء

الطالبات من

المدارس

من المفيد أن تفكر في النضال من أجل التمثيل الديموقراطي للمرأة على أنه محصور كلياً داخل الكويت، ولكن الإعلام الدولي مارس أيضاً الكثير من الضغوط على البلاد لكي تبدل سياستها وتسمح بحقوق التصويت الكاملة وهذا عامل متصل اتصالاً وثيقاً بالوضع الجيوبولتيكي الفريد في المنطقة.

كان اهتمام الإعلام الدولي متارجحاً ومرتبطة عادة بتطور الأوضاع في الجار العراقي للكويت، ولذلك فإن الضغط الدولي الذي مورس على الدولة كان تابعاً بشكل وثيق للنشاط الأميركي السياسي والاقتصادي والعسكري.

وبلغ الاهتمام بقضايا المرأة في الكويت ذروته بعد نزاع 1990 - 1991 ولاحقاً خلال الغزو الأميركي للعراق عام 2003. كانت انظار العالم مركزة على الكويت بعد نزاع 1990 و1991 واحتلت البلاد مساحات من تعليقات الصحف حيث كان العالم يتابع تقدم العملية الديموقراطية في الكويت المحررة حديثاً، وكانت التحضيرات للتحرير ومن ثم التحرير ذاته تغلب على الأخبار الدولية وانتظر المنتقدون لبروا ما إذا كان الوقت والجهد قد اتمرا، في السابق كان قليلون في الغرب يعرفون الكثير عن الكويت التي كانت تقرن عادة بجيرانها كخلفاء اوتوقراطي وشرقي، وكان الرأي العام في البلدان الأخرى جاهلاً إلى حد كبير بالخطوات المبدئية التي اتخذت من أجل المساواة بين الجنسين في النظام التعليمي وفي مكان العمل، ولم يكن يعلم شيئاً عن البنية السياسية للدولة وسياساتها.

قبل نزاع 1990 - 1991 كانت الحكومة في المنفى تحتاج إلى الإعلام لحشد الدعم لائتلاف دولي لإجلاء العراق، واستخدمت شركة علاقات عامة ضخمة هي «هيل اند نولتون» لنش حملة اعلامية لفصح ممارسات قوات الاحتلال العراقية مستخدمة مزيجاً من الحقائق والوصف الحقائق والأكاذيب المحضة، هذه الدعاية التي قدمت قصصاً عن مواليد تركوا ليموتوا وعن اغتصاب النساء كان لها التأثير المطلوب، ومثل كل قدر ناجة كانت تحتوي على قدر كاف من الحقيقة لجعل تلك القصص قابلة للتصديق، وأطلقت الجماعات النسائية داخل الكويت وخارجها مناشدات للمساعدة وحصلت على قدر كبير من الاحترام الدولي لمقاومتها الصارخة وشجعناها تحت ظروف التعذيب والاغصصاب، وأدى ذلك إلى جانب الضغط من إدارة جورج بوش إلى دفع الأمير للتعهد بإصلاح انتخابي كامل والعودة إلى العملية الديموقراطية كتمن للحصول على الدعم الدولي، وفي الولايات المتحدة التي كانت اللاعب الرئيسي في جهود الائتلاف لطرد القوات العراقية تصاعدت الضغوط الشعبية ضد العراق مع نجاح الحملة الاعلامية ويسبب وضمة النظر إلى النظام كضطهد للمرأة ألح الأمير بقوة إلى تحقيق تمثيل كامل للمرأة كجزء من ذلك الودع، وصدقت نساء الكويت بانهن سيحصلن على حقوقهن في الانتخابات التي ستعقب النزاع، ولكن أمالهن تحطمت بالرغم من تأييد عدد كبير من النساء والرجال للفكرة.

تحرير المرأة

وبالرغم من أن الخطوات المبدئية في المجالات غير السياسية، خصوصاً في المجال الأكاديمي ومجال الأعمال والخدمة المدنية بقي تحرير المرأة بعيد المنال، وغرقت جهود الجماعات النسائية في الطريق المسدود بين الإصلاحيين والإسلاميين في مجلس الأمة، ومع محاولة الأمير والأسرة الحاكمة إقامة توازن بين التباين والمحافظة على امسكهم بالسلطة أصبحت حقوق المرأة قضية منسية مع إعادة الدولة للبلاد بعد الحرب، واخفقت أول انتخابات في تقريب الكويت من التمثيل الكامل وكانت الانتخابات حادة بشكل خاص في الإعلام الدولي في ممارسة مباشرة للضغط على الدولة، وأشادت وسائل اعلامية إلى أن بلدنا أرسلت قواتها لتحرير الكويت ولكن، وكما ذكرت «شيكافو تريبيون» فإن النساء والمجنسين لم يناهوا حق التصويت واقتفت «اسوشيتد برس» أثرها، مشيرة إلى التباين بين نساء المقاومة والشجاعات والافتقار إلى حق

د.مشعل عبدالله الجابر

حصل عليها من إحدى أعرق الجامعات البريطانية

قيمة علمية كبيرة

لشهادة الدكتوراه

من جامعة

كنجز كوليج اللندنية



الحلقة 19

بدأ الشيخ د.مشعل عبدالله الجابر الصباح العمل على أطروحته منذ بدأ الدراسة في جامعة هارفارد، أشهر الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، واستمر بالعمل على تطويرها طوال فترة دراسته لما تشكل لديه من اهتمام خاص، حتى أتمها واكتملت كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة كنجز كوليج إحدى أعرق الجامعات البريطانية، وأشهرها على الإطلاق باهتمامها بالشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا المرأة في الشرق الأوسط بشكل خاص، ما جعل المهمة مضاعفة على الباحث الذي استعان بالمصادر والمراجع من الكويت، وأنجز العمل الميداني للأطروحة بكفاءة من خلال نماذج متعددة من المرأة القيادية في مختلف القطاعات.

يذكر أن أطروحة الشيخ د.مشعل الصباح ستتم طباعتها في كتاب باللغة الإنجليزية وسيتم نشرها في دور النشر الأميركية والبريطانية وعدة دول أوروبية لما لها من أهمية وبما تتضمنه من قيمة علمية وتسد فراغاً كبيراً في المكتبات الأجنبية حول هذا الجانب من الحياة السياسية والفكرية.